الحقيقة؟ THE TRUTH?

قراءة في متغيّرات العلاقة السورية ـ اللبنانية: ضباب الإيديولوجيا وحسابات المصالح

□ عماد هرملاني

وراء مدارات الجدل الصاخب الذي يحتدم اليومَ بين سورية ومؤيّديها من جهة ومعارضيها داخل الساحة اللبنانية (وعلى المستوى الدولي) من جهة ثانية، حول حدود مسؤولية دمشق (التي يمكن نفيُها بسهولة حسب محلّلين من وزن الدكتور سليم الحص والباحث عزمي بشارة والكاتب پاتريك سِيلْ وغيرُهم كثرٌ) عن جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان السابق رفيق الحريري، شَكَّلَتْ جريمةُ الاغتيال نفسُها وما تَبِعها من تداعياتٍ محليةٍ وإقليميةٍ ودوليةٍ حدثًا ضاغطًا فَرَضَ فتحَ ملفّ الوجود العسكري السوري في لبنان بشكلٍ لم يَسْبِقْ له مثيلٌ.

جدل إيديولوجي

أثارت قضيةُ الوجود السوري في لبنان منذ بداياتها الأولى التي تَرْجع إلى عام ١٩٧٦ جدلاً متواصلاً بين قوى لبنانية وسورية وعربية وحتى إقليمية ودولية وَجَدَتْ نفسَها بين فترة وأخرى في موقع تقاطُعٍ أو تعارضٍ مع الدور الذي انتَدبتْ سوريةُ نفسَها للقيام به في لبنان. ولعلّ الملاحظة النافرة التي تثير الاهتمام في هذا المجال هي أنّ الجدل المذكور عَمَدَ طوال الفترة الماضية إلى امتطاء صهوة الشعارات الإيديولوجية الكبيرة، وابتعد باستمرار عن التطرق إلى وضوع المصالح التي حَمَلت النظامَ السوريَّ على اتخاذ قرار الدخول إلى لبنان وبرَّرت الأثمانَ الباهظةَ التي دفعها إلى البقاء فيه طوال العقود الثلاثة الماضية.

فمنذ البداية بَرَّرَ النظامُ السوري قرارَ إرسال قواته إلى لبنان بطروحات لم تكن تشير إلى ما هو أقلّ من التصدي لمؤامرات صهيونية وإمبريالية تَهْدف إلى تمزيق وحدة لبنان وتحويله إلى كانتونات طائفية تستظلّ بالحماية الإسرائيلية وتسهّل مخططاتِ إسرائيل لبسط سيطرتها على المنطقة. وفي مقابل ذلك عَمَدَ معارضو الدخول السوري إلى لبنان، ومن بينهم بعضُ قوى المعارضة السورية ومعظمُ فصائل المقاومة الفلسطينية وعددٌ كبيرٌ من قوى حركة اليسار العربي، إلى تأسيس خطابهم على طروحات لم تَنْزل ـ بدورها ـ إلى ما دون مستوى الحديث عن مشاركة النظام السوري في مخطّطٍ أميركي يَهْدف إلى ضرب حركة المقاومة الفلسطينية وإجهاض المشروع القومي التحرري الذي كانت تقوده الحركةُ الوطنيةُ اللبنانيةُ بالتحالف مع تلك الحركة. وفي حالات الاستطراد كان يُشار إلى محاولة القضاء على نموذج الحالة الديموقراطية التي كان يمثّلها لبنانُ عبر نظامه القائم على مرتكزَي الليبرالية السياسية والحرية الإعلامية.

ولا شكّ في أنّ التطورات اللاحقة التي شهدتْها المنطقةُ أعطت النظامَ السوري فرصًا متتاليةً من أجل تعويم طروحاته. فقد وَجَدَتْ تلك الطروحاتُ سندًا قويًا لها بعد توقيع اتفاقات كامب ديڤيد بين النظام المصري وإسرائيل، ثم بعد الغزو الإسرائيلي للبنان وإشرافِ سورية على رعاية نشاطات حركة المقاومة الوطنية في البداية ثم فيما بعد المقاومة التي قادها حزبُ الله ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان. وأمام وهج النجاحات التي حقّقها النظامُ السوري في التصدّي لمحاولاتِ تعميم اتفاقات كامب ديڤيد على الصعيد العربي خلال المرحلة الأولى التي أَعقبتْ توقيعَ الاتفاقات (وقبل زلزال الغزو الإسرائيلي للبنان)، ثم أمام وهج الانتصارات التي حققتها المقاومةُ اللبنانية بمساعدة سورية ضد الاحتلال الإسرائيلي وانتهت بتحرير جنوب لبنان دون تمكين إسرائيل من استدراج الحكم اللبناني إلى توقيع اتفاق سلامٍ معها (وخصوصًا بعد نجاح حلفاء سورية في إسقاط مشروع اتفاق ١٧ أيار)، بدا كما لو أنّ الاتهامات التي رفعتها بعضُ قوى اليسار السوري والعربي ضد الوجود العسكري السوري في لبنان لم تَعُدْ تجد الغطاءَ الإيديولوجيَّ الذي يُمْكن أن يسوِّقَها. وهكذا كاد موضوعُ الوجود السوري في لبنان أن يتحوّل مع مرور الوقت إلى عنوانٍ لواقعٍ معيشٍ لكنّه منسيٌّ في ذاكرة الشارع العربي. وإذا كانت بعضُ القوى اللبنانية قد حاولتْ بين فترة وأخرى أن تعبِّر عن تبرّمِ قطاعاتٍ لبنانية واسعةٍ من استمرار الوجود العسكري السوري في

تفاصيل الحياة اللبنانية، فقد كان البرودُ العربي (الحكومي والمعارض) في التعامل مع تلك التشكيكات يقدِّم دليلاً آخرَ على حقيقةِ تغلُّب ضبابيات الإيديولوجيا وتَعْمِياتها على معطيات الواقع الحيّ وآلامِه المعيشة في الفكر السياسي العربي.

مقاربة سياسية

بالانتقال من فضاء الإيديولوجيا إلى مقاربات الواقع ولغة السياسة، يُمْكن القولُ بأنّ دخول القوات السورية إلى لبنان جاء في سياق الاندفاعة التي حقَّقتْها سورية بعد عام ١٩٧٠، وخصوصًا إثر مشاركتها في حرب عام ١٩٧٣، على صعيد تكريس دورها الإقليمي كطرفٍ فاعلٍ في توجيه مسار الأحداث الكبرى في الشرق الأوسط بعد عقود طويلة أَعْقبتْ مرحلةَ الاستقلال السياسي لدول المنطقة وشَغَلتْ سوريةُ خلالها موقعَ الغنيمة التي تتصارع القوى الإقليميةُ الكبرى (مصر، العراق، السعودية) على الفوز بها أو الهيمنة عليها. وإذا صحّ ما كتبه باتريك سيلْ مرةً بأنّ أحد الإنجازات الكبرى للرئيس الراحل حافظ الأسد يتمثل في نجاحه بإخراج سورية من موقع اللعبة والانتقالِ بها إلى موقع اللاعب في الشرق الأوسط، فلا شكّ في أنّ قرار دخول القوات السورية إلى لبنان عام ١٩٧٦ كان يمثِّل إحدى البوّابات الرئيسية التي أتاحت للرئيس الأسد الأب تحقيقَ تلك النقلة. ورغم المتاعب التي واجهها الرئيس حافظ الأسد نتيجةً لقراره إرسالَ القوات السورية إلى لبنان، فإنّه يُمْكن الجزمُ الآن بأنّ حزمة المكاسب السياسية والاستراتيجية التي حقّقها النظامُ من جرّاء وجود قواته في لبنان كانت جديرةً بقبول تحمُّل التبعات المترتّبة على كل تلك المتاعب.

تضافرتْ جملةُ المتغيّرات المحلية والإقليمية والدولية لتخلق واقعًا جديدًا أدّى إلى وضع السياسة السورية في مواجهة معركة متعدّدة الجبهات

وتتّسع قائمةُ المكاسب التي تُمْكن الإشارةُ إليها في هذا المقام لتَشْمل في البداية ـ وبشيء من المفارقة ـ حالةَ الاستقرار الداخلي التي حققها النظامُ نفسُه خلال عهد الرئيس الراحل. وقد تمّ ذلك عبر استخدامه المفرط للقبضة الأمنية التي أَحكمتْ ضبطَ إيقاعات الحياة السياسية السورية داخل البلاد، وامتدت هيمنُتها إلى الساحة اللبنانية التي وَفَّرتْ طوال مرحلة ما بعد الاستقلال «ممرًا ومستقَرًا» للكثيرِ من القوى والشخصيات السياسية السورية المعارضة التي كانت تجد في لبنان ملاذًا آمنًا ومركزًا مريحًا لإدارة خططها الهادفة إلى الوثوب إلى السلطة في دمشق. ورغم حملة الانتقادات الواسعة التي واجهتها القيادةُ السورية داخل سورية وعلى امتداد الشارع العربي ومن جانب حلفائها الدوليين (وعلى رأسهم آنذاك القيادةُ السوفيتيةُ) بسبب إرسال قواتها إلى لبنان، فإنّه يُمْكن التقديرُ بأنّ القيادة السورية ما لبثتْ أن لمستْ أهميةَ القرار الذي اتخذته بهذا الشأن إبّان المواجهة المسلّحة التي خاضتها جماعةُ الإخوان المسلمين ضد النظام السوري في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات؛ ذلك أنّه لم يكن من الصعب التقدير بأنّ موازين المواجهة مع الإخوان كانت ستتغير كثيرًا لو أتيح لمجموعاتهم المسلحة أن تستفيد من منافذ البوّابة اللبنانية في إدارة نشاطاتها.

أما المحور المركزي الذي تجلّت فيه المكاسبُ السورية من جراء الوجود العسكري السوري في لبنان فيُمْكن رصدُه على خط تطوّرات قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتي شكّلت قاعدةَ تأسيسٍ للدور الفاعل الذي لعبته سورية على المستوى الإقليمي خلال عهد الرئيس الراحل. فلقد نجحتْ سورية من خلال مشاركتها إلى جانب مصر في حرب أكتوبر في أن تَضْمن لنفسها حضورًا مؤثِّرًا في توجيه حركة الأحداث، اتجه نحو خلق حالة استقطاب حادة داخل العالم العربي تبلورتْ ملامحُها بعد قيام السادات بزيارته الشهيرة إلى إسرائيل وتوقيعه مع الحكومة الإسرائيلية اتفاقات كامب ديڤيد. وفي مواجهة ظروف تلك المرحلة نجحتْ دمشقُ في قلب اتجاه السحر الذي أراد وزيرُ الخارجية الأميركي آنذاك هنري كيسنجر تطويقَها به عبر استدراجها إلى الغرق في المستنقع اللبناني، واستطاعت أن توظِّف وجودَها في لبنان وإمساكها ـ عبر هذه البوّابة ـ بالورقة الفلسطينية في المعركة الظافرة التي قادتها ضد خطوة السادات وانتهت بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية، لتصبح الساحةُ خاليةً أمام دمشق لتَفْرض لنفسها دورًا إقليميًا فاق حجمَها الواقعيَّ بكثير. وطوال فترة العقديْن الأخيريْن من القرن الماضي أصبحتْ دمشقُ إحدى العواصم الرئيسية التي تتحكم بتحديد وجهة الحدث السياسي على مستوى المنطقة؛ وهو ما تبدّى في الاهتمام الخاصّ والجهود الحثيثة التي بذلتْها إدارةُ بوش الأب من أجل ضمان مشاركة سورية في «معركة تحرير الكويت» عام ١٩٩١، ثم في الدور المحوري الذي لعبته سورية في إطلاق مسيرة العملية السلمية عبر مؤتمر مدريد، وبعد ذلك في تأثيرها القوي على تموجات الحركة التفاوضية وضبطِ تداعياتها على الصعيد العربي.

قراءة في المتغيرات

لا شكّ في أنّ أول تلك المتغيِّرات هو التحوّل في تركيبة السلطة السورية بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد وانتقال الرئاسة إلى نجله الرئيس بشار الأسد. إذ يبدو من الثابت اليوم أنّ

غياب الأسد الأب أَحْدث هزةً قويةً في بنية النظام السوري بعد ثلاثة عقود أمضاها في الحكم وحَصَرَ خلالها جميعَ خيوط عملية صنع القرار السياسي داخل جدران مكتبه الشخصي. وفي هذا المجال يُمْكن القول بأنّ تجربة الأسد الأب المديدةَ في الحكم أدّت إلى وضع خليفته أمام مهمّات بالغة الصعوبة؛ ذلك أنّه لم يكن من السهل على الرئيس الجديد، الذي ينتمي إلى جيلٍ مختلفٍ وثقافةٍ مغايرةٍ، متابعةُ نهج والده في شخصنة عملية صنع القرار السياسي وحصرها في يد الرئيس، في حين لم يَتْرك الرئيسُ الراحلُ وراءه تقاليدَ عملٍ مؤسساتي يُمْكن الاستنادُ إليها في إيجادِ آليةٍ بديلةٍ لعملية صنع القرار. وهكذا فقد أدّى غيابُ الشخصية الكاريزمية التي ضَبَطتْ أداءَ السياسة السورية على مدى ثلاثة عقود إلى ظهور مؤشّرات إرباكٍ في أداء السياسة السورية في الحقبة الجديدة. وتجلّى ذلك خصوصًا في تعددِ وتباينِ الأصوات التي صارت تَنْطق باسم القيادة السورية، الأمر الذي أوحى بوجود تجاذب في قمة هرم القيادة: بين ما أصبح يُعرف باسم «الحرس القديم» الذي يتمثل بشكل خاصّ في قيادة الحزب والمؤسسة العسكرية وبعضِ مفاصل الأجهزة الحكومية، وبين «الجيل الجديد» الذي يوحي في خطابه المعلن أنّه يمثّل المشروعَ الإصلاحي الذي يقوده الرئيس بشّار الأسد.

وقد يكون في حالة تعدد المراكز التي تحاول الاستئثارَ بعملية صنع القرار في سورية أحدُ المداخل التي تفسِّر سلسلةَ الأخطاء التي وقعتْ فيها السياسةُ السوريةُ خلال الأعوام الأخيرة. ومن هذه الأخطاء: الخطأُ المستمرُّ في إدارة ملفّ العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، ولاسيّما عبر مدخلها العراقي. ومنها أيضًا الخطأُ الذي أدّى إلى خسارة العلاقة الخاصة التي أقامتها سورية مع فرنسا، وهي علاقة راهنتْ سورية على الاستفادة منها في كسر حالة الانفراد الأميركي بإدارة دفّة الأحداث في الشرق الأوسط، فكانت النتيجةُ دفعَ فرنسا إلى أن تكون شريكَ الولايات المتحدة الأميركية الرئيسي في قيادة الحملة الدولية المعادية لسورية. أما في لبنان فقد كان الخطأُ القاتلُ هو دعم قرار التمديد للرئيس اللبناني إميل لحود؛ فهذا الدعم، إنْ لم يكن هو السببَ الحقيقيَّ لصدور القرار الدولي رقم ١٥٥٩ الذي رَكِبَت المعارضةُ اللبنانيةُ موجتَه لتصعيد حملتها ضد الوجود السوري في لبنان بدعمٍ دولي كما تقول دفوعاتُ الإعلام السوري في تبريرها لدعم قرار التمديد، فلا شكّ في أنّه أَعْطى القرارَ المذكورَ وحملةَ المعارضة غطاءَه الحدثيَّ ومسوِّغاتِه السياسيةَ.

كما أنّه لا بدّ من التوقف هنا عند ملاحظة تزامُن التحول الذي طرأ على تركيبة السلطة في سورية مع جملة المنعطفات الكبيرة التي دخلتها المنطقةُ بعد أحداث ١١ سبتمبر واندفاع الإدارة الأميركية في اتجاه تكريس انفرادها بالهيمنة على قيادة النظام الدولي الجديد الذي دَخَلَ منعطفًا نوعيًا عقب الهجوم الأميركي على أفغانستان وإسقاطِ حركة طالبان ثم بعد الاحتلال الأميركي للعراق وإسقاط نظام الرئيس صدّام حسين. أما في معادلات الحسبة السورية فقد أَسْفرتْ تلك التحولاتُ عن جعل القوات الأميركية تُرابِطُ على تخوم الحدود السورية، لتضع دمشقَ تحت وطأةِ حملةٍ مبرمجةٍ من الضغط والتهديد وليِّ الذراع. إضافةً إلى ذلك، لا بدّ من الإشارة إلى المتغيرات التي طرأتْ على وضع القضية الفلسطينية بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات وانتقالِ السلطةِ إلى يد الرئيس الجديد محمود عباس؛ فهذا الأخير أعاد إطلاقَ مسيرةِ عملية تفاوضية تَهْدف إلى ترتيب اتفاق فلسطيني نهائي مع إسرائيل، دون ارتباطٍ يُذْكر بما يَحْدث على المسارات التفاوضية الأخرى، التي أصبحتْ تنحصر في المسارين السوري واللبناني!

واقع جديد

تضافرتْ جملةُ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية تلك لتخلق واقعًا جديدًا في المنطقة أدّى إلى وضع السياسة السورية في مواجهة معركةٍ متعددةِ الجبهات، إذْ بدا كما لو أنّ هناك الكثيرَ من القوى الإقليمية والدولية التي استيقظتْ في وقتٍ واحدٍ للدخول مع سورية في معارك متزامنة لتصفية حسابات تراكمتْ على مدى أكثر من ثلاثين عامًا.

فعلى المستوى العربي يمكن إيرادُ قرائن كثيرة تدلّ على أنّ وفاة الرئيس حافظ الأسد أغرت العديدَ من الدول العربية بمحاولة انتهاز الفرصة من أجل إعادة تحجيم الدور الإقليمي الواسع الذي لعبته سورية خلال عهد الرئيس الراحل. وعلى المستوى الإقليمي تكاثرت المؤشّراتُ التي تدلّ على أنّ مصالح العديد من القوى المعنيّة بعملية السلام تقاطعتْ عند نقطة التوافق على إضعاف قدرة سورية على النهوض بالدور المؤثِّر الذي لعبته خلال عهد الأسد الأب في ضبط إيقاعات العملية التفاوضية. وعلى الصعيد الدولي قادت تداعياتُ الاحتلال الأميركي للعراق إلى تحريك هواجس ومخاوف من مخططات أميركية مبيَّتة تسعى إلى تقويض سلطة حزب البعث في سورية بعد أن تم لها تقويضُ سلطة الحزب في العراق. وفي ظل هذه التشابكات جاء تصاعُدُ حملة الضغط على سورية عبر خاصرتها اللبنانية لتَكْشف عن حقيقة الانقلاب الذي طرأ على وظيفة الوجود السوري في لبنان، إذ بات مطلوبًا من سورية (حسب تصريحات أكثر من طرف معنيّ بالأزمة، بما في ذلك مسؤولون في الإدارة الأميركية) أن تتعاون مع المخططات الأميركية في العراق، وأن تستخدم نفوذَها لدى فصائل المعارضة الفلسطينية من أجل تسهيل مهمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس

للانطلاق بمسيرة مفاوضات تسوية المسار الفلسطيني بصورة منفردة، وأن تتولى مهمةَ نزع سلاح حزب الله وضبط الأوضاع الأمنية داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان، مقابل تخفيف الضغوط التي تتعرض لها سورية داخل الساحة اللبنانية. وهذا كلُّه يعني عمليًا أنّ سورية وصلتْ إلى المنعطف الذي صار عليها فيه أن تضحّي بدورها الإقليمي وأوراقها التفاوضية (عملية السلام، العراق، المقاومة اللبنانية) من أجل ضمان استمرار وجودها في لبنان. وهنا تجب ملاحظة أنّ هذا الوجود نفسه فَقَدَ فاعليّتَه العملية، سواء لجهة التصدي لنشاطات القوى المناوئة (التي لم يعد يؤرِّقها هاجسُ الجوار الجغرافي بعد ثورة الاتصالات التي أتاحت لها إدارةَ نشاطاتها من مناطق بعيدة فيما وراء البحار)، أو لجهة الحفاظ على وجود جبهة مشتعلة تَضْمن بقاءَ قضية المسارين السوري واللبناني في واجهة اهتمام العواصم المعنيّة بترتيب أولويّات أجندة المفاوضات الخاصة بمسارات العملية السلمية بعد أن أصبح الدورُ المنوطُ بدمشق في لبنان ـ تحت طائلة تهديدات من كل نوع ـ هو السهر على **وقف** عمليات المقاومة عبر الحدود اللبنانية بدل توظيف تلك العمليات ورقةً رابحةً في يد المفاوض السوري.

أفق غامض

من حيث المحصّلة النهائية يمكن القول إنّ حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وقبلها صدور القرار ١٥٥٩ الذي تزامن مع قرار التمديد للرئيس إميل لحود، أعطيا القوى اللبنانيةَ المعارضةَ للوجود السوري المناسبةَ الحدثيةَ التي كانت تنتظرها من أجل أن تُخْرج المسألةَ اللبنانيةَ

يبدو الأفق محفوفاً بالمخاطر، وخصوصاً إذا بقي في المعارضة اللبنانية مَن يراهن على الاستقواء بالقوى الخارجية، وأيضاً إذا بقي في القيادة السورية من يراهن على الاستقواء ببعض قوى الداخل اللبناني

من قشرتها المحلية وتَفْرضها على رأس أجندة اهتمامات العواصم الدولية والأطراف الإقليمية المعنية بأمور المنطقة. ولكنْ قبل ذلك بمدة طويلة كانت حركةُ المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية قد قَوّضتْ مبرِّرات استمرار الوجود السوري في لبنان؛ ذلك أنّ خسائرَ هذا الوجود باتت تَفُوق عوائدَه في حسابات السياسة التي يجب أن تُستبعد منها حسبةُ المصالح المالية والشخصية لحفنة من الشخصيات المؤثِّرة في مراكز صنع القرار في الجانبين السوري واللبناني، وهي مصالحُ يُخْشى أن تكون قد لعبتْ دورًا محوريًا في إطالة أمد الوجود السوري في لبنان.

من هذه الزاوية يُمْكن القول إنّ القرار الذي أعلنه الرئيس بشّار الأسد في خطابه الأخير أمام مجلس الشعب السوري بشأن الانسحاب الكامل للقوات السورية من لبنان (على مرحلتين وفق اتفاق الطائف) شَكّلَ إعلانَ نهاية حقبة في تاريخ العلاقات السورية ـ اللبنانية فَقَدَتْ مرتكزاتِ استمرارها في أرض الواقع **قبل** أن يعلن الرئيسُ الأسد (ومن بعده المجلسُ الأعلى السوري ـ اللبناني) عن قلب صفحتها بصورة رسمية. ومع ذلك تبقى النقطةُ المركزية التي ينبغي التشديدُ عليها في ختام هذه القراءة، وهي أنّ قرار خروج القوات السورية من لبنان (سواء تمّ تحت سقف اتفاق الطائف أو القرار ١٥٥٩) وَضَعَ العلاقات بين البلديْن أمام منعطف نوعي فَتَح أفقَها على جميع الاحتمالات. ورغم الكلام المكرور الذي تَسْهل استعادتُه هنا حول اعتبارات التاريخ والجغرافيا والاقتصاد والثقافة وحتى السياسة التي تحتِّم على سورية ولبنان أن يرتقيا بعلاقتهما فوق الجراح التي خلّفتْها تجربةُ العقود الثلاثة الماضية، فإنّه يبدو أنّ أفق العلاقة الجديدة بين البلديْن سيظلّ محفوفًا بالمخاطر المقلقة. ويتبدّى ذلك خصوصًا إذا بقي في صفوف المعارضة اللبنانية مَنْ يراهن في حماية مصالحه المحلية الضيقة على الاستقواء بالقوى الخارجية التي تتربّص بسورية، بما يُمْكن أن ينطوي عليه ذلك من مجازفة بتفجير مواجهاتٍ داخليةٍ لا يُمْكن التنبؤُ بتداعياتها؛ وأيضًا إذا بقي في أوساط القيادة السورية مَنْ يراهن على الاستقواء ببعض قوى الداخل اللبناني من أجل تخويف المعارضة والالتفاف على تنفيذ قرار الانسحاب الكامل من لبنان الذي أعلنه الرئيس بشار الأسد، بما يُمْكن أن ينطوي عليه ذلك أيضًا من مجازفات بالدخول في مواجهة مفتوحة مع الخارج الذي بدأ مرحلةَ العدّ العكسي في تصيُّد الأخطاء التي قد يتذرّع بها من أجل توجيه الضربة القاضية إلى سورية!

دمشق

عماد هرملاني

باحث سوري.